# حكمة الرئيس

**● من الملاحظ أنه كلما اتجهت بلادنا نحو تعزيز وترسيخ الاستقرار الأمني على وجه الدقة والتحديد، والذي يشكل الأساس المنطقي للتنمية الشاملة، في إطار النهج الديمقراطي الذي اقترن بقيام الوحدة المباركة في الـ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠م، وفي الوقت الذي تعتبر الوحدة واقترانها بالديمقراطي تمثل أكبر عملية للإصلاح الشامل، كون الديمقراطية كنظام حكم يقوم أساساً على مبدأ المشاركة الشعبية، عبر إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، التي تتنافس من خلالها الأحزاب والتنظيمات السياسية على مستوى الساحة الوطنية، وبالتالي الاحتكام لصناديق الاقتراع .. التي تجسد نتائجها مبدأ المشاركة الشعبية على أرض الواقع العملي الملموس.**

عبدالله العقيلي

وبالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا طوال الأربعة عشر عاماً الماضية من قيام إعلان الوحدة .. وما تحقق خلالها من إنجازات ومكاسب وطنية كبيرة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة .. يمكن القول عن تلك الانجازات بأنها شكلت نقلة ثورية على التخلف المتحاكم والموروث من عهود الحكم الإمامي والاستعمار البريطاني وعهد التشطير البغيض، كون الانجازات المحققة خلال تلك الفترة القصيرة جداً نقلت الوطن من غياهب التهميش إلى وضع الإنموذج الذي ينبغي الإقتداء به .. بل ويعترف به كرائد للنهج الديمقراطي على صعيد المنطقة العربية.

برغم كل ذلك .. إلا أن هناك من يحاول التسلل في الظلام مستغلاً الهدوء والسكينة والأمن الذي تنعم به بلادنا من أقصاها إلى أقصاها، ليقوم بعمل عدائي .. موجه .. ومدعوم من قوى خارجية معادية .. وجدت ضالتها في هذا .. أو ذاك من ضعفاء النفوس الذين آثروا بيع ضمائرهم للشيطان مقابل الحصول على المال .. لتمويل أعمال تخريبية تمس في الصميم أمن واستقرار الوطن .. وتهدد مصالح الوطن العليا والوحدة الوطنية، وتلحق أضراراً فادحة بموارد وعائدات الوطن الاقتصادي والاستثمارية.

ولعله من الأهمية بمكان القول .. أن حكمة الرئيس القائد الرمز/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ظلت حاضرة عبر كل منعطف خطير يمر به الوطن..

إن هذه الحكمة التي اتسم بها فخامة الأخ رئيس الجمهورية جنبت الوطن اليمني منزلقات خطيرة كان يراد لها أن تكون ذريعة للتدخل المباشر في شئون اليمن الداخلية .. ولكن حكمة الرئيس القائد الرمز .. ونظرته الثاقبة للأمور .. وما تتميز به شخصيته من مهارة قيادية، وقدرة على الاستلهام والإستنباط للواقع الاجتماعي بتشابكاته وتعقيداته المتداخلة، بالاضافة إلى قدرته على الاستشراف المستقبلي للأبعاد الوطنية والاقليمية والدولية والتأثير المتبادل بينهما، هي التي مكنت بلادنا من تجاوز تلك المنزلقات والأزمات والتحديات الداخلية .. بل ومعالجة الآثار المترتبة عنها بروح عالية من المسؤولية والتسامح والسمو..

ومن المهم التأكيد في هذا السياق بأن القائد الحكيم فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هو أول من أرسى ثقافة التسامح (فكراً وممارسة).

ولعلنا نتذكر قرار العفو العام الذي أصدره في حرب الانفصال عام ١٩٩٤م والذي قضى بالعفو العام عن المغرر بهم، وهذا القرار وما تلاه من قرارات العفو العام المتعاقبة بما في ذلك قرار العفو العام عن المحكوم عليهم والمتورطين في جريمة الانفصال .. يؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن القائد الحكيم يهدف من قرارات العفو العام إلى تجسيد ثقافة التسامح من خلال إشاعتها وتطبيقها على الصعيد السلوكي للمجتمع، كون هناك مهمتين أساسيتين للدولة لابد من توافرهما وهما:

● أولاً: الحفاظ على أمن الأمة.

● ثانياً: حفظ التماسك الداخلي للأمة.

إن هاتين المسلمتين هما المحك الذي على أساسه تستند حكمة الرئيس القائد في معالجة القضايا الناجمة عن ثقافة العنف بأشكالها المختلفة، وبما يؤدي إلى توطيد وترسيخ السلام الاجتماعي، وهو الهدف الأسمى الذي يوليه فخامة الرئيس القائد جل اهتمامه .. لجعل بلادنا .. بلداً آمناً، تنعم بالأمن والاستقرار .. والاتجاه نحو أحداث تنمية حقيقية شاملة .. تقود الانسان اليمني إلى التحرر من القيود والأغلال التي كبل بها عبر العهود الظلامية لحكم الإمامة الإستبدادي المنغلق والاستعمار البريطاني وعملائه السلاطين .. ومن لف لفهم عبر كل زمان ومكان .. وبما يمكّننا من تحقيق الاصطفاف الوطني، في مواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بوطن الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، وطن الوحدة والديمقراطية بقيادة حكيم الوطن، وقائد مسيرته الوطنية وباني نهضته الحديثة .. فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والذي شهدت بلادنا منذ أن تم انتخابه بصورة ديمقراطية في الـ٧ من يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية .. إنجازات وطنية كبيرة، وتتوسع وتتمدد تلك الانجازات على مساحة الوطن الكبير .. بحكمة بشير الخير.

# كلمة في محلها

عبدالقوي منصور المغربي

■.. اشتملت الكلمة التي ألقاها فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – .. إلى المسئولين والشخصيات السياسية والاجتماعية بمحافظة إب أثناء زيارته للمحافظة يوم السبت الماضي ١٤ / ٨ / ٢٠٠٤م .. على الكثير من السلبيات التي نعاني منها .. ومن تلك السلبيات التي تحدث عنها في كلمته .. التفاخر ، عند اقامة حفلات الاعراس والتي يصرف البعض عند إقامتها ملايين الريالات .. لامن أجل شيء يذكر أو من أجل شيء له أهمية .. بل ليقال أن .. فلاناً .. صرف مبلغ "..... " في عرس إبنه أو إبنته ..

فقد أنتقد فخامته هذه الظاهرة بشدة لما لها من آثار سلبيه .. ولما تعكس من إحباطات لدى الانسان المعدم وغير القادر على إقامة عرس لإبنه أو إبنته بنفس المستوى الذي يقيمه أولئك المتفاخرون ..

وانتقد كذلك من يملكون المال ويقومون ببناء المساجد على جوانب الخطوط الرئيسية حيث قال : ان الانسان يستطيع الصلاة في أي مكان وأنه لا داعي للمظاهر فبناء مكان من يقومون ببناء تلك المساجد .. أن يقوموا ببناء مدارس للبنين والبنات في المناطق النائية التي تفتقر إلى وجود مدارس فيها ..

ولأن كلمة فخامة الرئيس حفظه اللّه « في محلها ..» فإنها في الوقت نفسه ليست موجهة لأبناء محافظة إب فقط .. بل موجهة لكل أبناء الشعب دون إستثناء .. ومن الواجب علينا جميعاً إستيعابها والعمل بها ..

فلا داعي بعد اليوم أن يقوم من تعودوا على الاسراف والبذخ عند إقامة حفلات الأعراس أن يكرر مظاهر الترف حفاظاً على مراعاة شعور الطبقة الكادحة والمغلوبة على أمرها ..

وخير لهم أن يصرفوا ملايينهم تلك على دور الايتام وبناء المدارس والمشاريع الخيرية التي ينالون إن هم أقاموها .. شرف في الحياة الدنيا – وحسن ثواب في الآخرة ..

كما نتمنى أن يدرك كل من يصرف الملايين لاقامة حفل عرس .. إن كل من يتم دعوتهم للحضور ينصرفون بعد إنتهائه وهم غير شاكرين لما جاد به ..

وإن المنصف من أولئك الحضور هو الذي يقول:

" عرس جميل – وحفل ضخم – وكرم كبير – وكل شيء متوفر بالدبل – لكن من حق من » ؟!!

فهل يفهم ويعقل أولئك المتفاخرون ؟!

## نظم الحوافز المالية الممنوحة للموظفين

# هل تستطيع أن تحارب الفساد ؟

أحمد محمد الحربي

■.. بعض الناس ولكثرة ما عانوه من الفساد ، لإضاعته لحقوقهم . وهي على مقربة منهم ، يؤكدون استحالة القضاء على الفساد، لماله من إتساع ، ولضخامة القوى التي تحميه ، وتدعمه .. وهناك من الناس ، من يرى على ضخامة الفساد وتنوعه ، إنه يمكن السيطرة عليه ، وذلك من خلال تحقيق عمليات إصلاح للنظم والقوانين ، التي تتيح بعض أحكامها ، سلطة محاباة مجموعة من الناس في المجتمع تساوي تلك المحاباة ، أموالاً كثيرة لهم .. وفي حالة إخضاع مجموع القوانين ، والأنظمة النافذة في أي مجتمع ، للمراجعة ، والفحص ، والتقويم للنتائج المتحصلة في كل قطاعات العمل والنشاط . والتعرف على مكامن النقص أو الضعف القاعدي فيها ، والعمل على الغاء تلك القواعد التي تضمنتها تلك القوانين والأنظمة .. فإن الفساد في هذه الحالة يمكن السيطرة عليه لأن الانظمة والقوانين ، أغلقت أمامه بكل المنافذ التي يمر منها لتحقيق المكاسب التي يريدها .. ويؤكدون على مصداقية مايرونه ، وينشدونه بالقول ، إن غواية الفساد تكون أقوى حين يتمتع الموظف العام ، بقدر كبير من السلطة التي لاتهيء له محاباة الآخرين بل وتعطيه الحق في ممارسة الغش ، الذي يحمي الفساد ، ولايخيفه .. وإن كثيراً من الإقتصاديات الخاضعة لسيطرة ادارية مفرطة «ولاداعي للخوض في بعض التفاصيل المتعلقة بالسيطرة الادارية المفرطة . وماذا تعني وأين تتواجد ، وكيف تمارس .. ومن أين تستمد قوتها . فذلك من شأن الباحثين الذين تقع عليهم مسؤولية ، البحث ، وتسليط الأضواء وإستخلاص المؤشرات الدالة على وجود السلوك الفاسد ، و متابعه ، وكيفيه العمل للقضاء عليه .. فما يريد قوله أولئك الناس الذين يرون إمكانية السيطرة على الفساد ، عن طريق اصلاح الانظمة والقوانين .. هو إن أي إقتصاد في أي مجتمع – يخضع ، أو خضع لسيطرة إدارية مفرطه .. ماهو الا إقتصاد لنشر الفساد .. في كل أنحاء المستويات الادارية ونظمها ، ويكون أكثر تهيئة لنشر الفساد في النظام البيروقراطي حيث يتسع السلوك الفاسد ليشمل صغار موظفي الدولة ، وكبارهم على السواء ..

لقد حاولت كثير من البلدان ، معالجة هذه المشكلة ، وذلك عن طريق لجوئها إلى .. منح كثير من البيروقراطيين ، العاملين والمسؤولين في أجهزتها الإدارية .. بدلات مالية .. بإسم منحة محاربة الفساد ..

لتكون تلك المنح المالية – على مستوياتها المختلفة – حافزاً لهم .. وبقائهم نظيفي اليد ، وملتزمين بتنفيذ القوانين – وهذا ماحدث في الصين وحدث في بعض البلدان الاسيوية ، والأفريقية ، حيث وسعت بعض الحكومات قاعدة منح البدلات المالية تشمل ليس فقط بقاء اليد نظيفه والالتزام بتنفيذ القوانين .. بل وجعل البدل المالي ، ممنوحاً .. لأولئك الذين يقومون بأعمال التفاوض نيابة عن الحكومة ، مع الغير .. والوصول إلى عقود بشروط مقبوله .. وزادت بعضها مجال المنح المالي لموظفيها ، في حالة الوصول إلى وفر مالي من مخصصات الموازنة السنوية التي لم تنفق .. بغض النظر للآثار المترتبه على عدم الانفاق لذلك المخصص .. وذهبت بعض قواعد في الانظمة ، والقوانين .. إلى تحديد منح مالية لموظفي – بعضهم – الجهاز الاداري ، وشكا بعضاً ممن أتيحت لهم فرص ، الوقوف على أعمال وأنشطة المشروعات ، المحمولة بالمعونات ، والقروض – من شروط ، وإجراءات التصرفات المالية المخصصة لتسيير أعمال تلك المشروعات ، حيث وجدوا إن نسب معينه من قيمة المعونة أو القرض ، يخصص لصالح تسهيل المعاملات . ونسب أخرى لصالح من يقيمون أعمال تلك المشروعات .. وهكذا .. يصبح للفساد طريق ممهد ، ومعترف به من أطراف عدة ..

ولما كان طريق الدعوة للناس بالكف عن الفساد ، وحثهم على ذلك .. كجانب أخلاقي .. طريقا غير مجد .. كما سبق تناوله .

فإن ماذهبت اليه بعض البلدان ، من طريق لمحاربة الفساد ، بتخصيص منح مالية لموظفيها للابقاء على أياديهم نظيفة .. من أجل محاربة الفساد .. لم يعد هو الآخر طريقاً ، مجدياً .. فالقواعد التنظيمية الادارية ، التي ذهبت إلى تخصيص حوافز مالية – للموظفين العموميين – كاغراءات لهم .. لإبعادهم عن السلوك الفاسد ، وكجانب إجرائي لمحاربة الفساد مضمون النتائج .. أثبتت كثيراً من الوقائع الملموسة .. صعوبة الاعتماد على سياسة محاربة الفساد عن طريق منح الحوافز المالية ، للموظفين – وتؤكد كثير من تلك الوقائع.

إن الحوافز التي خصصتها النظم الادارية لمحاربة الفساد.. أو للتقليل منه لدى الموظفين العموميين .. تحولت عن أهدافها وأصبحت عبارة عن قواعد يعتمد عليها لاجراءات أكثر فساداً ..بل وأظهرت إن كثيراً من الموظفين .. أصبح يجمع بين الحافز المالي الممنوح له نظامياً .. وذلك الحافز الذي تسمح به الأعراف ، المتداوله بين الجميع .. وبدلاً من أن تؤدي نظم الحوافز المالية لمحاسبة الفساد .. إلى القبض على اللص ، والسيطرة على السلوك؛ الفاسد ، أصبحت مساعدة لإنتشار السلوك الفاسد ..

وبدلاً من القبض على اللص .. إشترى اللص المكلفين بالقبض عليه .. ويظل الفساد .. وتظل مشاكله ، تعيق كل جهد خلاق ، وإجراء قانوني ونظامي ، صارم .. ويظل نقيضه يكبر ، ويحاصره .. ولكن بغير الطرق المثالية ، التي جيرها لصالحه .. وتبقى المهمة قائمة .. ولن تنجح ، الا بتضافر كل الجهود .. وذوي الأيادي النظيفة .. والثابتون مع القانون وتنفيذه .. ولكن بعد إصلاحه .. والغاء كل القواعد المساعدة لإستمرار الفساد ..

# معركة الارادة

فايز عبد الجواد

● إمتداداً لسلسلة معارك الكرامة التي يخوضها شعبنا الفلسطيني الصابر ضد أبشع إحتلال عرفته الانسانية دفاعاً عن كرامة الانسان المقاوم ودفاعاً عن الأرض والعرض بدأ اسرانا البواسل في سجون الاحتلال الاسرائيلي اللعينة معركة الأمعاء الخاوية بدأوا ملحمة من الصمود الاسطوري على طريق الاستقلال والحرية، متخذين من أمعائهم وسيلة لفضح قوى الظلام، نازية هذا العصر الذين تواروا بأفعالهم وجرائمهم التي يمارسونها يومياً ضد شعب لا ذنب له سوى أنه يطلب حريته .. خلف طوفان الأكاذيب المتلاحق عن الارهاب فلم يكتفوا بما يقترفونه من جرائم وإنما يلاحقون الاسرى في زنازينهم للتنكيل بهم وممارسة أبشع أنماط الاهانة والايذاء النفسي والجسدي ضدهم متنكرين لأي حق كفلته القوانين الدولية لهم..

لقد كانت الحركة الأسيرة هي مفجرة الانتفاضة الأولى نهاية عام ١٩٩٧ وهي قائدة الانتفاضة المستمرة منذ أربع سنوات «انتفاضة الاقصى» واليوم بدأت انتفاضتها الثالثة ضد احتلال هو الأكثر شذوذاً عن القواعد التي حددتها القوانين السماوية والقوانين الوضعية على حد سواء طارحة على أمتنا العربية والاسلامية أفقاً جديداً يفرض عليها واجبات واستحقاقات تجاه الشعب الفلسطيني الصامد على أرضه يقارع احتلالاً فاقداً لأية شرعية ومتنكراً لكل الشرائع والقوانين الدولية المستنكرة لجرائمه.. فهل تكون الامة العربية على مستوى هذه التضحيات الجسيمة التي يقدمها شعبنا بجميع فئاته وفي مقدمته أسرى الحرية والاستقلال !!؟

إن الأمة العربية والاسلامية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تجند الحملات السياسية والاعلامية لفضح هذا الوجه القبيح للإحتلال الاسرائيلي وممارساته الاجرامية وأن تقدم دعماً ملموساً وحقيقياً يساعد شعبنا الفلسطيني على مواصلة الصمود والدفاع عن كرامته التي هي جزء من كرامة وشرف هذه الامة خاصة وأن أسرانا البواسل من خلال معركتهم هذه معركة الضغط الطوعي على الجسد استطاعوا إعادة طرح القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي المضلل بأكاذيب الحرب على الارهاب..

لقد تعودت اسرائيل أن تسرق حياة الفلسطيني بأدوات الموت المدمر غير أنها حتماً تفشل، حيث تواجه إرادة الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة والتي تتجسد اليوم أمام ناظري العالم أجمع في صرخة الاسرى إلى كل صاحب ضمير حي فالمعركة التي يخوضها الأسرى اليوم هي معركة كل فلسطيني ومعركة كل أولئك الذين يؤمنون بالحرية والعدالة، ولقد حان الوقت كي يقف الجميع إلى جانبهم.

ويا أسرانا البواسل يا من تنسجون من معاناتكم أروع صور البطولة والصمود يامن تضيؤون من جراحكم ليل هذه الأمة.. كل القلوب الفلسطينية معكم، وكل العقول الفلسطينية تجلكم وكل أرواحنا تعانقكم وتشد على أياديكم وفلسطين المخضب وجهها بدماء شهدائها تصلي من أجل فجر حريتها الذي ترنو إليه كل القلوب المؤمنة .. فسلام عليكم أيها الأحرار تقارعون جلاديكم فتنتصرون عليهم بإرادتكم وكبريائكم وسلام عليك يا فلسطين .. ياحاضنة الأحرار ومهد الأنبياء وإننا لك على العهد ماضين أوفياء ..

# ديون..وهموم"!"

◁ ابراهيم بن عبدالله المعمري

■.. أكثر الناس في العالم لايعانون من الحروب بل من مسألة أكثر أرقا وهي الديون الشخصية ، فهي منتشرة في كل بيت باستثناءات بسيطة .

هي في بعضها غير مرتبطة بالفقر أكثر من انها مرتبطة بسوء ادارة الافراد لحياتهم .. بحيث يصبح الانفاق أكثر من الايراد ..

قرأت منذ فترة عن بعض شعوب منطقة الخليج " الغنية طبعا " حيث ان اكثرهم يعانون من الأفلاس آخر الشهر مع ان المداخيل الفردية هي الأعلى بين شعوب العالم .. والسبب ان المصاريف اليومية مبالغ فيها في ظل غياب كاسح للتخطيط للمستقبل .. كنت أظن انها مسألة تتعلق ببعضنا لكن لفت انتباهي في نفس الاتجاه تقرير عن الشعب الامريكي الذي أصبح يعاني من هذه الديون والسبب ان كثرة الاغراءات المقدمة للاقتراض جعلت الكثيرين يتجاوزون الخطوط الحمراء ، وبوضح التقرير ان ملايين الامريكيين يئنون تحت ضغط الديون التي بلغت تريليوني دولار مستحقة عليهم بعد سنوات من سهولة الائتمان ..

وبدأت أمريكا تلقي الضوء بكثافة على أولئك الذين أفرطوا في الاقتراض .. ووصلت ديون الأسرة إلى ارقام قياسية واقتربت ارقام الفوائد على الديون من ذروتها .

وبالطبع حين تكون ديون الاسرة عالية فالهموم لا تفرق بين امريكي ، أو اخر من اي بلد كان .. تتعدد الديون .. والهم واحد .